((قانون حمورابي))

م/الانتقادات الموجهة لشريعة حمورابي

١- **القسوة في الاحكام:** حيث اتسمت شريعة حمورابي بطابع القسوة في العقوبات الجنائية، أذ تم النص على عقوبة الاعدام في حالات كثيرة، كما تضمنت نصوص اخرى في شريعة حمورابي بأحكام بتر الاعضاء.

تم الرد على هذا الانتقاد: بان تأسيس دولة تصبو الى التقدم والازدهار واستتباب الامن لابد من احكام قاسية تردع المخالف وتوطد الأمن.

٢- **عدم منطقية أسلوب عرض المواد**: ان طريقة عرض المواد في قانون حمورابي تختلف عن الطريقة المعتادة في ترتيب مواد القوانين الحديثة، حيث نظم قانون حمورابي نصوصه بشكل مواد متسلسله دون تقسيمها الى أبواب وفصول.

تم الرد على هذا الانتقاد: ان التسلسل القانوني الحديث في عرض المواد القانونية بحسب موضوعاتها لم يكن معروفاً في التفكير القانوني العراقي القديم، كما أن تسلسل الافكار في ذلك العصر يختلف عن عصرنا الحالي.

٣- **عدم ذكر بعض المسائل المهمة:** لم يخصص قانون حمورابي احكاما قانونية لبعض المسائل المهمة، منها على سبيل المثال الشروع في القتل وجريمة خطف الرقيق وموضوع سرقة المياه، ولم يذكر عقوبة القتل، ولم يتطرق الى عقد البيع بشكل مباشر.

تم الرد على هذا الانتقاد: ان حمورابي لم يقنن كل الاعراف والقوانين التي كانت سائدة في عصره، بل عالج ما كان غامضا منها أو محل شك أو مختلف عليه..الخ، لذا فان الحالات غير المنصوص عليها تطبق بشأنها القوانين والاعراف السائدة لان قانون حمورابي لم يلغ تلك القوانين والاعراف التي لا تتعارض مع قانونه.

٤- **ثنائية الحلول:** حيث وضع حمورابي في قانونه احيانا حكمين مختلفين لمسألة واحدة، **أحدهما** مستمد من أصل سومري، **والأخر** من أصل أكدي، خاصة في مسائل الاحوال الشخصية كالزواج والطلاق.

تم الرد على هذا الانتقاد: اراد حمورابي بعد قيام الدولة العراقية الموحدة أن يوحد القوانين لاسيما في الجزأين المهمين من إمبراطوريته وهما سومر وأكد، مع رغبته بترجيح معالم الحضارة الأكدية على السومرية، الا أنه لم يستطع أن يلغي بعض النظم القانونية السومرية التي كانت سائدة، لذا وضع حلين للمسألة الواحدة.

٥- **عدم وجود قواعد ومبادئ عامة:** لم يتضمن قانون حمورابي مبادئ وقواعد عامة كما هو الحال في القوانين الحديثة، بل جاء بحالات محددة عملية ووضع لها احكاما خاصة.

تم الرد على هذا الانتقاد: ان وضع قواعد ومبادئ عامة تتطلب إدراك الكثير من التجريد والتعميم وهذه الحالة لم يدركها العراقيون القدماء في تلك الفترة بسبب أبتعادهم عن الخوض في النظريات العامة ، وأعتمادهم مبدأ التطبيق العملي لقوانينهم.

م/ خصائص شريعة حمورابي

أتسمت شريعة حمورابي بجملة من الخصائص ميزته عن القوانين الشرقية والغربية وهي مايلي:

١- **تقدمية هذا القانون**:

- فقد أوكل قانون حمورابي تنظيم الامور الجنائية للملك والقضاة بدل الانتقام الفردي كالأخذ بالثأر.
- كما ألغى التعويض الاختياري عن الجرائم ووضع بدله التعويض الاجباري.
- كما أولى عناية بالأسرة وتماسكها فلم يبيح الزواج عن طريق الخطف، وكانت للمرأة مكانة جيدة في قانون حمورابي حيث حفظ لها حقها في حالة الطلاق لاسيما دون سبب.
- كما كان منصفاً للمدين خاصة عندما يكون الدائن جشعاً يتقاضى فوائد مرتفعة.

٢- **أسلوبه العلمي**:

يتميز قانونه بالأسلوب العملي ، كما هو حال القوانين الحديثة ، ذلك انه لم يكتب بالأسلوب الشعري الذي كتب به قانون (مانو) الهندي، كما يتميز بوضوح عباراته وصيغته القانونية.

٣- **تلبية حاجات مجتمع متقدم:**

وصل قانون حمورابي الى درجة كبيرة من الرقي ملبياً بذلك حاجات المجتمع، فقد تضمن مبادئ للملكية الفردية، وحرية التعاقد، وتوصل لمفاهيم قانونية كالعقود الباطلة والحيل القانونية، وقد جاءت فيه احكام لازالت معمولة في بعض القوانين الحديثة.

٤- **عدالته ومعالجته لبعض المسائل الاجتماعية:**

تتجه احكام قانون حمورابي نحو تحقيق العدالة بين الناس، ففيه احكام صارمة لحماية الضعيف من ظلم القوي، كما حدد أجور كثير من العمال، وتحديد أسعار بعض الحاجات الضرورية كالقمح والزيت، كما وضع أجرا رسميا للعامل أكثر مما كان يتقاضاه سابقاً.

٥- **خلوه من الاحكام الدينية:**

حيث لم يتضمن قانون حمورابي أحكاماً دينية أو عقوبات أخروية على عكس القانون الهندي.

٦- **حرصه على احترام استقرار احكام المحاكم:**

لقد ألزمت المادة (٥) من قانون حمورابي القاضي بعدم تغيير الحكم الذي يصدره بعد تثبيته على رقيم مختوم والا تعرض لعقوبة دفع أثني عشر مرة لما حكم به واقصائه عن منصب القضاة الى الابد.

٧- **تنظيم احكام الميراث:**

حيث اعطى قانون حمورابي للأولاد حصصاً متساوية في ميراث أبيهم ولم يعد الميراث فيه محصوراً بالابن الأكبر، ولم يحرم الابن الذي توفى والده من ميراث جده، كما اعطى حصة للأم والأخ في حالات معينة.

٨- **حماية حقوق القاصرين:**

حرص قانون حمورابي على رعاية حقوق القاصرين، حيث منع الأرملة من الزواج الا بأذن القضاة اذا كان لها أولاد قاصرين، وطلب من القضاة عدم منح الأذن الا بعد دراسة جيدة لوضعها، ثم الحصول على تعهد منها ومن زوجها الجديد بالمحافظة على أموال القاصرين وتربيتهم، وعدم قدرة الزوجة على بيع شيء من أموالهم والا يعتبر البيع باطلاً ويرجع المال الى القاصر ويخسر المشتري ما دفعه من ثمن.

٩- **اقرار بعض الحقوق للرقيق:**

اقر قانون حمورابي بعض الحقوق للرقيق منها ما يتعلق بالزواج والميراث وممارسة التجارة والعمل، فله ان يتزوج من طبقته أو حتى من طبقة الاحرار، كما سمح له تملك الاموال وممارسة التجارة، وبذلك يعتبر متقدما على قانون الالواح الاثني عشر الروماني الذي لم يعترف للرقيق بأي حقوق.